في عيوب النّحو
رأي وتعليق

In the Syntax Defects
Viewpoint and Comment

أ.م.د. أسامة رشيد عبّاس الصّفّار

جامعة بغداد . كلية التربية . ابن رشد
قسم اللغة العربية

Asst. Prof. Dr. Usama R. A. Al-Safar
Arabic Department
Education's College - Ibn Rooshd
Baghdad University

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث

شخّص عدد من الدارسين والباحثين عيوب النحو في ثلاثة مواضع، اولها كتب النحو وثانيها المناهج النحوية وثالثها المادة النحوية الموضوعة، ثم فصّلوا فيها ومن هؤلاء الاستاذ الدكتور نعمه رحيم العزاوي الذي شخّص مثل هذه العيوب في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) وارى ان النحو بمنهجه –والكتب من مظاهره– عيبه عيب المنهج الذي ارتكز عليه لتظهر الكتب بشكل سقيم، فما عدّ عيباً عندهم هو من قبيل المنهج، لذلك جاءت هذه الدراسه لتسلط الضوء على ماحرّف في بعض الشواهد اضطراراً وهي لا تعد شيئاً ازاء الشواهد الكثيرة.

ABSTRACT

Certain scholars and researchers pinpoint the syntax defects in three loci; the syntactic books, grammatical curricula and the objective grammatical materials. They reach consensus; one of those is Prof.Dr. Na`ama Raheem Al-`Azawi whose book , In the Syntax Revival Move and its Availability in Modern Age, regards syntax by system and books as its shades. It is the defect of the system ; a source depends on, thus books emanate in vain , what it is regarded as a defect for them is of the system, so the study focuses upon what trench marks are twisted reluctantly is nothing as compared to the much other ones.

... المقدمة ...

الحمدُ لله على ما مَنَّ به من الإيمان، ونِعمة اللسان، الذي نزل به القرآن، والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان..

ما شَجَّعني على الكتابة في هذا الموضوع قولهم: «إنَّ النَحوَ علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللغة. فكلُ من فُرِق له عن علةٍ صحيحة، وطريق نَهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره..»[1]. «لقد شَخّص عددٌ من الدارسين عيوبَ النحو وصعوباته بأنّها تتمثل في (كتب النحو) و (مناهج النحو) و(المادة النحوية)..»[2] وبعد أن أنعمتُ النظر فيما تَمثّل لهم من عيوبٍ قسَّموها على أقسام، ثم عرضوا الكلام مُفصَّلاً على كل واحدٍ منها، وجدتُ أنَّهم لا يتكلمون إلا على شيءٍ واحد، هو المنهج...لا أولَ قبله، ولا ثالثَ بعده..

وقد اعتمدتُ في التوصل إلى هذا الأصل على النتائج المُتشابهة التي برزت لي من قراءة ما انتهى إليه الدكتور نعمة رحيم العزّاوي -رحمه الله- حين شخّص تلك العيوب، أو في أثناء تناوله ما قالَه المُحَدثون في هذا التشخيص، وذلك في كتابه: (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث).

وأمّا المصادر الأخرى التي حرصت على العودة إليها لإثبات المُلاحظات والتعليقات التي تضمنتها هذه الدراسة فهي:

١. الأمالي لأبي القاسم الزجاجيّ (٣٣٧هـ).
٢. الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم البغدادي (ت٣٨٠هـ).

٣. الخصائص، لابن جني، (ت ٣٩٢هـ).
٤. المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السَرخَسيّ (ت ٤٨٣هـ).
٥. مفردات ألفاظ القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني (المتوفى في رأس المائة الخامسة للهجرة).
٦. الرّدُ على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ).
٧. الجامع لأحكام القرآن، المشهور بتفسير القرطبيّ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ).
٨. تاج العروس من جواهر القاموس، للمُرتضى الزَبيدي، (ت ١٢٠٥هـ).
٩. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، للدكتور نعمة رحيم العزاويّ.

ويبدو واضحاً لمن يتتبع المنهج الذي اختطَّه عددٌ من الباحثين في رسم تلك العيوب أنَّه منهج وصفيّ، حتى لا يكاد أحدُنا يَرى شيئاً إذا كان خارجاً منه، نادّاً عنه، ومُلخّص فِكْرته يَنحسِرُ في إطار الزمان والمكان ومستوى الأداء، وهذا ما سآتي على بيانه إن شاء الله.

ويُعاب على الوصفيين اهتمامهم بالشكل، وإهمالهم المُتعلقات، فكان لشدة عنايتهم بما لَمَعَ من الشكل أنَّهم ذكروا (الكتبَ) في ضمن العيوب وهي ليست بشيءٍ إلاّ انعكاس أو مظهر للمنهج، وعدّوا (المادة النحويّة) عَيباً أيضاً؛ لأنّها بدت لهم كذلِك في أول الأمر، ثم فَطنوا بعد حين إلى أنَّ دعواهم ستؤول بهم إلى نقض ذلِك عرضَاً في أثناء الكلام.[٣]

وأمّا (الكُتُب)؛ فقد سلّط الدكتور العزّاوي أضواءه عليها ولَمْ يُقيِّدها بزمن، فإن كان المقصود بـ(الكُتُب) قديمَها، وهو ما يُفهم من مُجمل عرضِه، فإنّ الطالبَ -اليوم- لا يشكو صعوبة الكتاب القديم وحده، بل يشكو صعوبة الكتاب الحديث

أيضاً؛ لِما سيأتي بيانه في أثناء الكلام على فشل محاولات التيسير، فلا ينبغي أن تُذكَرَ (الكتُبُ) عنواناً على سبيل الإطلاق ثم يُقيَّد الإطلاق بالكلام على الكتاب القديم فقط.

وأمّا صعوبة الكتاب القديم؛ فقد تقدّم أنّه انعكاسٌ لصورة المنهج الوليد المُضطرب، وهذا أمر شائع في كل مُستَحدث، ينشأ مُتواضِعاً ثم لا يلبث أن تتناوله الناس، خَلَفاً عن سَلَف، بـ(التعديل) والتَّصحيح، والحذف والزيادة، ليُصبِح على مرّ الأيام مُتكاملا سهلاً أو قريباً من ذلِك، فلا اعتبار، على هذا الأساس، لِما بين الدَّفَتين إلاّ إذا نُظر إليه على أنّه تطبيق أو انعكاس، وهل سَمِعنا قبل اليوم أنَّ الكُتُبَ يُوصَمُ بها (من حيث هي كتب)؟! قطعاً: (لا).. فهذه واحدة.!

وأمّا قولهم: إنّ (المادة النحويّة) من عيوب النحو، فقد ابتكروا مقالتَهم فيها بِما يناقِض ذلِك حين قالوا: «وأمّا القواعد النحوية نفسُها فلا يُقِرُّ الدرس اللغوي الحديث بوجود صعوبة فيها، فلكل لغةٍ نظامُها الخاص بها.... وأنَّ الدراسات الحديثة لا تتعرَّض للحكم على الفوارق والخلافات حكما تقويميّاً أو توازن بين اللغات من وجهة نظر الصعوبة أو السهولة [وأنَّ]..الدراسات المُهتَمَّة بمشكلات تدريس اللغات أو تذليل الصعوبات نجدها لا تميل إلى القول بوجود صعوبات في نظم اللغة المُستهدفة...» [٤].

أقول: إن كان الأمر كذلِك، وأنّ لكل لغة نظامها الخاص بِها؛ فلِمَ عـدّوا (مادة النحو) ابتِداءً مِنَ العيوب؟!!! فهذه الثانية..!! فإذا ما تجاوَزْنا بك ما تقدَّم، لم يبقَ إلا عيبٌ واحد، هو (المنهج)، عليه المُعَوَّل، وإليه المآل في استظهار صعوبات النحو ومُشكِلاتِه.. والذي أراه أن يُطرحَ الموضوع بالشكل الآتي:

إنَّ النحو بمنهجه، وما الكتبُ إلاّ مظهرٌ من مظاهره، فإنْ عِيْبَ النحو عِيبَ المنهجُ الذي ارتكزَ عليه لتظهر الكُتب (محتوى المنهج وقوامه ومُحتَواه) بشكل سقيم، فما اللغة الكزَّةُ، وما التقديم والتأخير والاضطراب، وما العنوانات المُطَوَّلَة والمُعمَّيات أو ما يُشبِهُها مما أسمَوه باللّغة الغامِضة (لُغة المتون وأشباهها) إلاّ شكلٌ من أشكال الخلل المنهجيّ، وما (الكتاب) إلاّ كناية عن (المنهج)، فلا يَصُحُّ الاعتوار به على هذا الأساس، ويبعد أن يكون المقصود بالـ(الكِتاب) -على ما يُفهمُ من مُراد أُستاذِنا العزّاويّ- ما بين دَفَّتيه مِن خطٍّ سَقيمَ أو حِبْرٍ رديء، وهكذا ترى أنَّ ما تقدَّم مِن هذه التي عدّوها عيوباً إنّما هي من قبيل (المنهج)، إذ لم يكن حينذاك رسمٌ واضحٌ يُهتَدى به، وهذا شأن كل جديد، فنحنُ لا نجد ما في (الكتاب) -مثلاً- فيما نجده في (المُقتضب)، ولا فيما حصل من (تجديد) وتغيير في الكتب اللاحقة.

وعَزَا الدكتور العزّاويّ العيوب المنهجيّة إلى ثلاثة أسباب:

١. عدم الالتزام بمستوى أدبي موحد، إذ أخذ الأعراب عن اللهجات المحلية المختلفة كما أخذوا عن العربي الأصيل.

٢. عدم الفصل بين الشعر والنثر فجاءت شواهدهم في الشعر تفوق في عددها شواهدهم في النثر.

٣. وأنَّ الرواة حينما جمعوا اللغة لم يجمعوها من زمن واحد بل أخذوها من أزمنة متباعدة وقبائل مختلفة.(٥)

ويبدو أنّ النقطة الأولى آخِذَةٌ بِحُجَزِ الثانية فالثالثة؛ إذ ذكَرَ الدكتور العزّاويّ عدمَ الالتزام بمستوى الأداء، وهو مُرتكز عند الوصفيين، ثم ذكَرَ أنَّ الرواة جمعوا اللغة من أزمنة مُتباعدة وقبائل مختلفة (في إشارة إلى المُرتكَزَين الآخرين: الزمان والمكان، اللذين سبقت الإشارة إليهما في أول هذه المقالة)، فكان أنْ ألقَتْ هذه

الأسباب بِظلالها على ما تناقلوه من روايات (مُشافهةً) أو (كتابةً) -ولا فرق- فكُلّها من أسباب النقل، ولكن مع اختلاف الطرائق، فضلاً عن المجموع المُترامي، إذ كان ضَخماً لِيُهذِبه إنسان، أو اثنان وأربعون ـ كما يقولون ـ على مدى قرن أو قرنين أو أكثر، وقد بدا أثرُ (المنطق) في منهج العرب العلميّ واضحاً يومئذ لم يكن هناك مَنطِقٌ يُستعان به، فكانت صنعة التأليف والكتابة وصنعة المُجادلة والمُناظرة على وُفقِه تَحَوُّلاً كبيراً[٦]؛ إذ أخذ هذا الدخيل يُطِلّ برأسه هنا وهناك، حتى إذا استشرى أمره وانتشر، لِيُترَكَ آثارَه واضِحَةً في كُتُبِ الفقه أولاً، ثمَّ كُتُبِ النحو.

لقد فرَّق المُحدَثون ما تَوَهَّمُوا أنَّه يستحق التفريق، ففصلوا بين ما كُتِبَ وما رُوِي، والحاكم عليهما في حقيقته واحدٌ من حيث التأثير، إذا ذُكر في الأول فإنَّه يمُكن أن يُذكر في الثاني، وهذا راجع إلى اعتقاد أنَّ الروايةَ مفهومٌ مُرتَبِطٌ بالقدَم، وأنَّ الكتابة متأخرة عنها، فينبغي أن تكون التأثيرات مُختلفة، وليس كذلك؛ لأنَّ الحقيقة تُشير إلى عدم المانع من صيرورتهما جميعاً نحو التغيير تحت تأثير ما ذُكِر من تلك المؤثرات، ويُمكن أن يكون هناك تفاوت، ولكن المُؤثِّر مُتمكِّنٌ فيهما بالنهاية.

وهنا يجدر التَّنبيه على أنَّ العربيّ فَطِنٌ بطبعِه، مَنطقيٌ بسليقته قبل أن يَعرِف المنطق الأرسطيّ، فليس كل ما نستظهرُه من أمثلة يعني أنَّه انعكاس لمنطقٍ أرسطيّ، فتعال معي وتأمل مثالاً من أمثلة كثيرة إذا ذُكِرَت عجِبنا لها كعَجَبِ محمد من ابن خالتِه الكسائي:

قالوا: إنَّ «محمداً -رحمه الله تعالى- قال للكسائيّ، وكان ابن خالته: لِمَ لا تشتَغِل بالفقه مع هذا الخاطر؟ فقال: من أحكَمَ عِلْماً فذلك يهديه إلى سائرِ العُلوم، فقال محمد -رحمه الله تعالى-: إنّي أُلقي عليك شيئاً من مسائل الفقه فخرِّج جوابَه من النحو، فقال: هات. فقال: ما تقول فيمن سها في سجود السهو؟ ففكر ساعة فقال:

لا سهوَ عليه. فقال: من أي باب من النحو خرّجت هذا الجواب؟. فقال: من باب أنَّ المُصغَّر لا يُصغَّر، فتعجَّبَ من فِطنته»[٧].

وأمّا الدليل فيما أورده الدكتور العزّاوي على أنَّ الأصلَ من ذِكرِ الكُتب هو المنهج، فنجده واقِعا بقلمِه في الصفحة (١٥) ما يُعيدنا من جديد إلى النقطة الأولى (وهي: أنَّ العيبَ في الكتب سَبَبُه ضعف المنهج)، قال: «فأمّا (كتب النحو) فأبرز عيوبها الاضطراب، ويُقصد به: عدم وجود خُطّة مُحكَمَة يقوم عليها بناء هذه الكتب». قُلْتُ: وهل معنى الخُطة هنا إلا المنهج ؟!.

وأمّا طولُ العنوانات والغموض واللغة الكزّة؛ فسَببُه، فضلاً عمّا ذكرت، أنَّ المُواضَعة لم تكن قد أخذت شكلَها المُناسِب على الفرضيات المُستحدثة، إذ لم يكن آنذاك مُصطلحٌ واضحاً على طَرف الثُمام[٨]، ولا مُسميات مُختَزَلَة مُلَفَّقَة تلخِّص الأفكار وتُوضِّحها، فكانوا لذلك معذورين فيما وضعوا، ثم اتضحت الصورة لهم أكثر فأكثر ـ مع تقدّم صناعة التأليف في العصور اللاحقة.. وكذا الأمر في الظواهر الأخرى، ومنها: (عدم التطابق بين العنوان وما تحته)، و(الجفاف)... إلخ. مما يشير إلى أنَّ عملية الاستدلال العلمي (المنهج) لم تكن سائرة على هَدي فكرة واضحة للأسباب التي أشار إليها الدكتور العزّاوي ـ في النقطة(١) (كتب النحو)[٩] وأزيد عليها مجموعة الأسباب التي أورَدَها في النقطة (٢) (منهج النُحاة)[١٠]، ولاسيّما العنصر الأجنبيّ (المنطق)، وغير ذلك من تمثيلات وإيضاحات متنوعة ذكرها في ص(١٨) وما يليها من كتابِه.

وهكذا؛ يُمكِنُنا التواصل في سردِ عيوب النحو على أنَّها بجملِتها عيوب منهجيّة، بغير انقطاع، بين ما ذكروه في الكتب، وما ذكروه في المنهج، فنقول في إحداها -ولنأخذ مثلاً الكتب-: إنَّ العيوب تجلّت فيها؛ لأنَّ واضعيها اعتمدوا

أُسساً باعدت بين النحو ووظيفته؛ كعدم التزامهم مستوىً أدبياً معيناً وجمعِهم اللغةَ من أزمنة مُتباعدة وقبائل مختلفة... الخ مما تضمنه التفصيل على النقطة (٢)[١١] وكذا انعكس عليها هذا الضعف فكان أن ألقى فيها الاضطرابِ والالتواء والجمود... الخ مما تضمنه التفصيل على النقطة (١)[١٢] من تقديم أو تأخير مثلما سبق أن أشرت في أول هذه المقالة، ولا ضير؛ فكلّه مما يقع في عيوب المنهج، فإن تقدَّم شيءٌ أو تأخر؛ فلغاية يقتضيها الطرح أو توجِبُه المُناسبة، وأمّا (المادة النحوية أو القواعد) فقد تقدَّمت إشارة الدكتور العزّاوي إليها بأنّها ليست عيبا أصلاً، إذ قال: «وأمّا القواعد النحويّة نفسها؛ فلا يُقِرُّ الدرس اللغوي الحديث بوجود صعوبة فيها، فلكل لغة نظامها...» لكنه مع ذلك ذكرها في ضِمنِ العيوب.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تسرّبَ العناصر الأجنبيّة في الفِكر الإسلاميّ وتسخيرها لِفَهم قضاياه كانت مُقدِمة مُمتازة أوجزَها الدكتور العزّاوي لبيان ما تركه المنطقُ في النحو.. إلاّ أموراً يسيرة آثرتُ أن أذكرَ عدداً مِنها:

ما ذَكَرَه في العامل، إذ قال: «ومن آثار العامل تفريق الموضوعات المُتشابهة في أبواب مُتباعدة، فجمعوا ما كان ينبغي أن يكون مُفرَّقا، وفرَّقوا ما كان ينبغي أن يكون مُجتمعاً، كتفريقهم أدوات النفي في عِدة أبواب فـ (ليس) مع الأفعال الناقصة و(لا) و(لات) مع المشبهات بليس...» [٥٣].

أقول: هذا لا يثبُت؛ لأنّ النصوص القديمة السابقة لتلك التي بان فيها أثر المنطق بمدّة طويلة ورد فيها مثل هذا التقسيم، قال أبو الأسود: «فجمعت منها أشياء، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها (إنَّ) و(أنَّ)، و(ليت) و(لعل)، و(كأنَّ)، ولم أذكر (لكنَّ) فقال لي: [علي بن أبي طالب] لِمَ تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: بل هي منها، فزِدْها فيها» [١٤].

فمثل هذا وغيره مما قد نجده انتظم على وفق منهج فطري سليم، لا يصحُّ أن نعدّه على التقعيد الفلسفيّ أو التقسيم المنطقيّ، أو أنَّه أثر من آثار العامل.. بل إننا قد نجد من يَقدح في التقسيم الجديد الذي يَرْتَئِيه الدكتور العزّاوي، فيقول: تعالوا فانظروا كيف فرّقوا ما كان حقُّهُ أن يكون مجتمعاً فوضعوا (ليس) و(لا) و(لات) وشبيهاتها في باب أسموه أدوات النفي، وكان الأجدى أن يضعوها مع المُشبّهات بـ(ليس)، لأنَّنا إن احتجنا إلى واحدة من هذه المُشبَّهات لم نجدها في بابِها، لقد تشابَه الأمرُ علينا؛ كيف سنهتدي إليها أو إلى إحداها بعد هذا التفريق؟!!

وأمّا تقسيم المُتقدِّمين الكَلِمَ على اسم وفعل وحرف، وزعْمُ المُحدَثين أنّه أثرٌ من آثار المنطق؛ فإنَّه لا يثبُت أيضاً؛ لأنّه من قبيل المُبالغة في التمثيل، فلو أفرغتَ وسعك لرصد كل ما ذكره الأوائل من تقسيمات قائمة على الحس اللغوي الفطري لألفيتها صالحةً لأن تكون من تقسيمات المَناطِقة! فلم يزل المُحدَثون يُضارعون هذه بتلك حتى أضحى كل شيءٍ عندَهم من منطق الفلاسفة وآثارهم، وليس الأمر كذلك، فقد عَرف العربُ التقسيم الثلاثي للكلمة قبل معرفتهم المنطق، إذ أوردَ الزجّاجيُّ في أماليه أنَّ هذا التقسيم سَبقٌ يُنسب إلى علي عليه السلام إذ ألقى بصحيفة إلى أبي الأسود فيها «بسم الله الرحمن الرحيم: الكلام كله اسم وفعل وحرف... الخ» [١٥]. وهو -فيما أرى- تقسيمٌ فطريٌ صالحٌ للمُبتدئين أكثر من تقسيم المُحدَثين السُداسيّ ـأو السُباعيّـ؛ لأنَّ التقسيمَ الثلاثي تقسيمٌ عام يقومُ على الغَلَبة والوضوح وشيوع الاستعمال، في حين أنَّ التقسيم الحديث مبنيٌّ على التَدبُر والتأملِ -وهو منهج غربيّ- إذ فَصَلَ المُحدَثون الاسمَ الصريح عن شَبيهِهِ الضمير والإشارة والموصول.

لقد فرَّقَ بعضُ الباحثين بين المَدرستين السلوكيّة والإدراكيّة، إذ «يعتقِدُ السُلُوكِيُّون أنَّ اكتساب اللغة يقوم على السماع والمُحاكاة وتعزيز الصواب بالتصحيح

وتكراره، ولكنّ الإدراكيين يرُدّون هذه الدعوة؛ لأنَّه لو كان مجرد السماع يكفي لأن يتلقى الطفل أيَ لفظ أو أيَ تركيب لاكتسبَ لغة أبويه في مدى السنوات الست الأولى،...وأنَّ التصحيح لا يُجدي ولا يدفع الطفل إلى التخلي عن خطئه اللغويّ وإنما يَرُدُّه إلى النطق الصائب بُلُوغُه مرحلةً معينةً من النضج». (١٦)

أقول: لِما تقدم؛ يصعُبُ تَقَبُّل فِكرة أنَّ يُلقى على الطفل: (الكَلِم: سبعة أقسام)؛ لأنّ الصغير -بحسب الإدراكيين- لا يتقبَّل الحيثيات الطويلة؛ لأنَّها لا تُناسب إدراكه، والذي يُناسبُهُ أكثر أن يأخذ ما هو أقرب من ذلك في التقسيم الثلاثي الوجيز، بعيداً عن تلك التفصيلات البسيطة(١٧) المُركَّبة. والحقيقة الإدراكية يُؤيِّدُها بِشِدَّة الدكتور العزّاوي ـ رحِمَه الله ـ لكنها تُناقضُ ما ذهبَ إليه في مكان آخر؛ إذ قال: إنَّ التقسيم الثلاثي للكلمة «وُضِع على أساس منطقي... وإنَّ الوجود يتألف من (ذات) وهو الاسم، ومن (حَدَث) وهو الفعل، ومن (واسطة) وهو الحرف...». (١٨)

أقولُ: هذه المضاهاة مُتوارَدة، أو مُفتعلة، إذ ليس لها أساس مَكِين إلاّ أنهَّا قَبِلَت ذلك، وهيَ، وإن كانت حاصلة، لا يُعتد بها، فالمُضاهاة ليست بحُجَّة.

ثم قال: «... وهذا التقسيم ليس عمليّاً بالنسبة للصَبيِّ المُتعلِّم... وكان أحرى بنا أن نُصَنِّفها تصنيفاً آخر تُراعى فيه حقيقة الكلمة وما يُفهم منها، فنجعلها أسماء وصفات وضمائر وظروفا وأفعالا وحروفا. ومعنى ذلك أن تقسيم الكلمة يجب أن يُنظر فيه إلى المعنى وإلى وظيفة الكلمة في الجملة». (١٩)

أقول: على وُفق ما ذهب إليه الادراكِيُون، إنَّ العملَ بالتقسيم الحديث لا قيمة له؛ لأن الطفلَ لا يعنيه في أولَ تعلمه تلك القضايا، المعنويّة والوظيفيّة، بل إنَّ مثل تلك التقسيمات غير معلومة لأكثر المُثقَّفين. وأرى: أنَّ عدداً كبيراً من هذه التَمثيلات ـ التي زعموا أنّها أثرٌ من آثار المنطق ـ أمرٌ مبالغٌ فيه، فإن قِيل: إنّه لا يعدم

أنَّهم أرادوا بهذه الكَثرة إثبات هذا الأثر. فأقول: يَصُحُّ ذلك في مواضع، ولكنْ ليس دائماً. ومنها: ما جاء في أثناء كلامه على العامل، أنَّه «أهمّ ما أسفرَ عنه تأثير المنطق في النحو العربي...»[٢٠] إذ مضى يستعرض أمثلة هذا التأثير وما رافقه من خلاف بين المدرستين في جملة (ادرس تنجح)، فقال: «وامتنع عند البصريين أن تكون «أداة الشرط وفعلها عاملين في الجزاء...»[٢١] وما هي إلاّ سطور قليلة؛ إذ أورد عن البصريين ما يدحض هذا الأصل، بقوله: «... والبصريون [يجزمون] بأداة شرط وفعل شرط محذوفين، والتقدير: (ادرس - إن تدرس - تنجح)»[٢٢]! وهذا تناقضٌ صريح بين القاعدة ومثالها، وكان ينبغي أن يُلتفَت إلى هذا الوهم. ومِنها قولُه: «ومن آثار العامل إهدار المعنى وعدم مراعاته عند تقديره، وخير مثال على ذلك قول النُحاة: يجوز في مثل (كيف أنت وأبوك) رفع (أبوك) على العطف ونصبه على المفعوليّة. والواقع أنَّ لكل من التركيبين معنى، فقولك: (كيف أنت وأبوك) يعني أنَّ السؤال مُنصَبّ على كل منهما على حدة، أي: كيف أنت؟ وكيف أبوك؟.. فإذا قلنا: (كيف أنت وأباك) فإننا نسأل عن علاقة أحدهما بالآخر».[٢٣] ولا أدري أين الإهدار المعنويّ فيما ذُكِر، فمرة جاء (أبوك) مرفوعا لقصد، وأخرى جاء منصوبا لقصد. وكان الإعراب في كل مرة دليلاً على تغيُّرِ المعنى، فإن كان في هذا هَدْر؛ فلا أدري ما المُقترَح البديل لهذا الطرح؟!

هل الشعرُ كُلّه مَوضعُ اضطرار وموقفُ اعتذار؟!

أمّا قولُهم: «إنَّ الشعر لا يصحُّ أن يكون المصدر الذي تُستَنبط منه قواعد لغة من اللغات»[٢٤]، وأَنَّ «ابن جني قد فطن إلى أنَّ الشعر قد يضطر الشاعر إلى مفارقة المعهود من نظام اللغة»[٢٥] إذ قال: «والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيرا ما يُحَرَّفُ فيه الكلم عن أبنيته وتحال المثل عن أوضاع صيغها لأجله».[٢٦]

فأقول: يعلمُ أهل اللغة وأرباب الأدب متى تؤخذ القاعدة من الشِّعر، فلا يضطرهم شيء لذلك إذا كان المُستشهد به قد حُرِّف بعضُ ما فيه عن بنائهِ لضرورة يقتضيها الوزن أو تتطلبه القافية، أو أنَّ الشاهدَ، محل النظر، مجهولُ القائل، أو خارجٌ من زمن الاستشهاد، أو مِن لغةٍ نادرة، أو شاذةٍ قليلةٍ لا يُقاس عليها. فإن أوردوه وهو مُخالف لأصلهم غير موافق لما ألِفوه وتطبَّعوا عليه، أشاروا إليه وإلى موضع الاضطرار فيه ليمنعوا آنئذٍ القياس عليه، أو الاحتجاج به. فلم يُجِز سيبويه قولهم (ثعالِ) إلاّ في الشعر، كقول رجل من يشكر:

لها أشارير من لحـــم تتمره من الثعالي ووخز من أرانيها

«وَوَجّه ذلك فقال: إنَّ الشاعر لمّا اضطرّ إلى الياء أبدلَها مكان الباء، كما يبدلها مكان الهمزة»[٢٧]. وهذا يعني أنَّ الشعرَ في الأصل جارٍ على القاعدة، لكنَّ الاضطرار الذي أشار إليه سيبويه قد حال دون ذلك.

وكذا ما كان على الأصل وحُرِّفَ من تَوَهُم: قراءة من قرأ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾[٢٨] بوقف الهاء في قوله تعالى ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾.

قال النحاس: «بإسكان الهاء، لا يجوز إلاّ في الشعر عند بعض النحويين، وبعضهم لا يجيزه البتّةَ، ويرى أنّه غلط مِمَّن قرأ به، وإنّه توهَّم أنَّ الجزم يقع على الهاء، وأبو عمرو أجلّ من أن يجوز عليه مثل هذا. والصحيح عنه أنّه كان يكسر الهاء؛ وهي قراءة يزيد بن القعقاع».[٢٩]

وأقول: إنَّ كلام ابن جنيّ الذي أوردوه، قد جاء لغرضٍ ومُناسَبة، وقد حفل كتاب الخصائص بالكثير مما ليس في أثنائهِ شيءٌ من ضرورة أو شيءٌ مخالفاً للقياس، إذ كان له على كثير من هذه الشواهد تعليقات قيِّمة وآراء مُعتبرة، وإنَّما

أخضَع المُتَقَدِّمُون قواعِدَهم للشعر يومئذ كان انعكاساً للِفطرة، فلمّا أوجسَ[٣٠] من تَبِعهم أن تطال تلك الفطرةَ غائلةُ اللحن لم يأمنوا أن تطال قواعِدَهم أيضاً، فحدَّدوا شواهدَهم المَقيس عليها بأن أشاروا إلى غيرها مما لا يجوز القياس عليها، لأنّها مُحتمِلة لأكثر مِن قول، أو أنَّ فيها مانعاً من الموانع التي مرَّ بنا ذكرُها، أي أنّهم حَدَّدوا القياس النحويّ بما اطَّرَد من الشواهد، فإنْ منعوا شيئاً أشاروا إليه وبيَّنوا المانع فيه.

وأمّا أبرز ما قرّروه في الشعر المَقيس عليه؛ فتحديده بزمن الاستشهاد؛ وذلك لكي يتسنى لهم ضبط القاعدة وتأصيلها على وفقه، وهذا منهج صالح يرتضيه الوصفيون ويدعم رأيَهم بضرورة دراسة النحو في إطار زمنيٍّ مُحدَّد، وإليك مثالاً آخرَ يصِفُ لنا كيف يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، لِتُحال المُثُل في شعره عن أوضاع صيغها لأجله -كما يقول ابن جنيّ-:

قالوا: «ويَقبُح عطفُ الاسم الظاهر على المُضمَر في الخفض إلاّ بإظهار الخافض كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾[٣١] ويقبُح «مررت به وزيد». قال الزجّاج عن المازنيّ: لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان. يحل كل واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز «مررت بزيد وكَ، كذلك لا يجوز مررت بك وزيد».[٣٢]

وأمّا سيبويه؛ فيرى أنَّ عطف الاسم الظاهر على المُضمَر من دون إعادة الخافض قبيح. قال: ولا يجوز ذلك «إلاّ في الشعر؛ كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنتـا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فعطف (الأيام) على الكاف في (بك) بغير الباء للضرورة. وكذلك قول الآخر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب مهوى نفانف

قالوا: عطف «الكعب» على الضمير في «بينها» ضرورة».[٣٣] وأنا أقول، تعليقاً على ما نقله الزجّاج: إنَّ الضميرَ، في كثير مِن المواضِع، لا يرقى في رُتبته إلى رتبة الظاهر، ولذا؛ هو أحوج ما يكون إلى التقوية بإعادة الخافض معه، ويمكن أن يُستغنى عن إعادته مع الظاهر لتمكُّنِه بنفسه (شكلاً وطبيعة تركيب)، ولذا؛ يجوز عندي (مررت بك وزيد) ولا يجوز (مرت بزيد وك) مُجرَّداً، من دون إعادة الخافض مع الضمير؛ لِما فيه، وهو على هذه الحال، من إبهامٍ وقُبْحٍ ـ كما ترى ـ والله أعلم.[٣٤] وقد وَرَدَ عطف الظاهر على المُضمر المخفوض، من دون إعادة الخافض معه، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[٣٥].

قالوا: «كُرّر الاتقاء تأكيدا وتنبيها لنفوس المأمورين. و(الذي) في موضع نصب على النعت. (والأرحام) معطوف. أي اتقوا الله أن تعصوه، واتقوا الأرحام أن تقطعوها».[٣٦]

ومع كل ما تقدّم الكلام عليه، وما دار الخلاف حولَه، إنَّ الشواهد التي قد حُرِّف بعض ما فيها من اضطرار لا تُعدُّ شيئاً إزاء الشواهد الكثيرة المَقيس عليها وهي خالية من الاضطرار، ولذا؛ لا يصُحُّ أن تُحمل عبارة ابن جني: (الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار) على معنى الإطلاق فينبغي -كما يرى المُحدثون- أَلاّ تُستَنبَط القواعد منه؛ لأنَّه أراد من قوله -على ما مرَّ ذكره- معنى المُبالغة في الإمكان والاحتمال.

أخيراً: إذا كان النحو، كما ينبغي، هو عينه مما دعا إليه شُداةُ التيسير، مِن أمثال إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وطه حسين، وأحمد أمين، وعلي الجارم، وعبد المجيد الشافعي، وآخرين مِمّن أَلَّفتهُم وزارة المعارف المِصريّة بلجنة للنظر في تيسير قواعد النحو، أو محمد برانق في (النحو المنهجيّ)، أو عبد المتعال الصعيدي

في محاولته الموسومة بـ(النحو الجديد)، ومِثله يعقوب عبد النبي في محاولته المعروفة أيضاً بـ(النحو الجديد)، أو شوقي ضيف في محاولاته المُتعددة في التجديد، أو أحمد عبد الستار الجواري في (نحو التيسير)، وأنحاء أخرى في الفعل والقرآن والمعاني، أو الدكتور مهدي المَخزمي في كتابه (في النحو العربي) وغيرهم مِمّن هُم في مشارق الأرض ومغاربها قد أَثرَوا مكتبتنا العربيّة بما قدَّموه من نظرياتهم، فإنَّهم عجزوا جميعاً عن تلفيق كتابٍ واحدٍ يرقى بها إلى مستوى التطبيق، ولو أنَّهم فعلوا لتوافرنا على العربيّة بقوانين سَهلة مما يَدَّعون، وللَمَسنا حقيقةً أنَّ ما ذهبوا إليه هو الصحيح بدليل أنَّه خرج عن كونِه مُجرَّد نظرياتٍ صُمّ إلى قوانينَ يطبِّقها الدارسون بيُسر في كل زمان ومكان!

---

١. الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ت: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ط١ ص٧٥
٢. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، الدكتور نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٥ ص١٥
٣. يُنظر فقرة (والذي أراه أن يُطرحَ الموضوع بالشكل الآتي) من هذه الدراسة.
٤. في حركة تجديد النحو، ص٢٩
٥. في حركة تجديد النحو، ص١٩.
٦. يُنظر (في حركة تجديد النحو) ص٠: الفقرة (د) تسرب عناصر أجنبية.
٧. المبسوط للسرخسي، منشورات المُحدِّث، دمشق، إصدار ٥، باب سجود السهو ص٢٢٤.
٨. مَثَلٌ يضرب لما يوصل إليه بغير مشقة، وهو نبت ضعيف سَهْل التناول ينبت على قدر قامة المرء. يُنظر مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني ج٢،باب٢٧، فيما أوله هاء: (هو على طرف الثمام).
٩. في حركة تجديد النحو، ص١٥ وما يليها.
١٠. في حركة تجديد النحو، ص١٨ وما يليها.
١١. في حركة تجديد النحو. في أثناء كلامه على منهج النحاة، ص١٨.
١٢. في حركة تجديد النحو. في أثناء كلامه على الكتب، ص ١٥.
١٣. في حركة تجديد النحو، ص٢٢.

١٤. الأمالي للزجاجي، ط٢، المطبعة المحمودية بمصر، ص٢٣٨-٢٣٩.
١٥. الأمالي للزجاجي، ص٢٣٨- ٢٣٩
١٦. يُنظر مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، منشورات المجمع العلمي٢٠٠١. ص٦٤.
١٧. البَسيطة: المَبسُوطة المُوَسَّعة.
١٨. في حركة تجديد النحو، ص٢٢.
١٩. في حركة تجديد النحو، ص٢٢.
٢٠. في حركة تجديد النحو، ص٢٠.
٢١. في حركة تجديد النحو، ص٢١
٢٢. في حركة تجديد النحو، ص٢١
٢٣. في حركة تجديد النحو، ص٢٢
٢٤. في حركة تجديد النحو ص١٩، نقلاً عن محمود حجازي في كتابه مدخل إلى علم اللغة ص٢٣.
٢٥. في حركة تجديد النحو، ص١٩.
٢٦. الخصائص، لابن جنّي، بتحقيق محمد علي النجار، ط٢، بيروت ج٣، ص١٨٨.
٢٧. تاج العروس، علي شيري [ثعلب] ١/ ٣٣٣
٢٨. سورة آل عمران، الآية (٧٥).
٢٩. الجامع لأحكام القرآن ـ ج٤ في تفسير الآية (٧٥) من سورة آل عمران.
٣٠. وقع في نفسه الخوف/ اللسان [وجس]
٣١. سورة القصص، الآية: (٨١).
٣٢. الجامع لأحكام القرآن، ج٥، في تفسير الآية (١) من سورة النساء.
٣٣. الجامع لأحكام القرآن ج٥، في تفسير الآية (١) من سورة النساء.
٣٤. ينظر مختلف الآراء المُعتبرة في البحر المحيط ٣/ ١٥٨، وهمع الهوامع، شرح جمع الجوامع ٢/ ١٣٩، شواهد التوضيح والتصحيح:٥٤.
٣٥. سورة النساء، الآية: (١).
٣٦. الجامع لأحكام القرآن، ج٥، في تفسير الآية (١) من سورة النساء.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الأمالي، لأبي القاسم الزجاجيّ، ط٢، بالمطبعة المحمودية بمصر، ١٣٥٤هـ.

٢. البحر المحيط في تفسير القرآن، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة أهل البيت، الإصدار الأول ٢٠٠٥، مركز المعجم الفقهي ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية.

٣. تاج العروس من جواهر القاموس، للمُرتضى الزَبيدي، ت علي شيري ـ مكتبة أهل البيت، الإصدار الأول ٢٠٠٥، مركز المعجم الفقهي ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية.

٤. الجامع لأحكام القرآن، المشهور بتفسير القرطبيّ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبيّ، مشروع المحدِّث، سوريا إصدار برقم ٦٣, ٨. ١٩٩٩ ف.

٥. الخصائص، لابن جني، بتحقيق محمد علي النجار، ط٢ بيروت.د.ت.

٦. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ت: محمد إبراهيم محمد البنا، ط: دار الاعتصام بالقاهرة، ١٩٧٩.

٧. الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم البغدادي، ط:١ سوسة، تونس. د.ت.

٨. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، ط: دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٥.

٩. المبسوط، لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السَرخَسيّ، مشروع المحدِّث، سوريا إصدار برقم ٦٣, ٨. ١٩٩٩ ف.

١٠. مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، مشروع المحدِّث، سوريا إصدار برقم ٦٣, ٨. ١٩٩٩ ف.

١١. مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، مشروع المحدِّث، سوريا إصدار برقم ٦٣, ٨. ١٩٩٩ ف.

١٢. مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلميّ، بغداد ٢٠٠١.

١٣. همع الهوامع ـ شرح جمع الجوامع للسيوطي، مكتبة أهل البيت، الإصدار الأول ٢٠٠٥، مركز المعجم الفقهي ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية.